المحور الرابع: حوكمة الشركات في الجزائر "ميثاق الحكم الراشد في الجزائر"

أولا: تعريف الحكم الراشد :

الحكم الراشد هو مجموعة من القوانين الطموحة والموجهة لإعانة ومساعدة المسيرين في الالتزام بعملية التسيير وذلك بطريقة شفافة ، وفي اطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة وغير قابلة للتردد أو الانتقادات ، على أن تساهم في ذلك كل الأطراف الفاعلة عبر نشاطات هؤلاء في مجال التسيير والتي أصبحت من المتطلبات المثلى في كل الجوانب الاقتصادية وذلك دون استبعاد أي عنصر من النشاط الانساني.[1]

تعريف البنك الدولي (سنة 1992) : ان مفهوم الحكم الراشد مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة الموجهة للدول والمؤسسات والتي تشكك في الاصلاحات المسيرة من الأعلى الى الأسفل والتي أدت الى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع التي يزخر بها ، كذلك من المهم الربط بين الحكم الراشد والتنمية التشاركية ، وكذلك حقوق الانسان والديمقراطية ،اضافة الى تعيين وتعريف احترام القوانين وتسيير القطاع العام ،بالإضافة الى محاربة الرشوة وتخفيض النفقات الفائضة والمبالغ فيها في المجال الاداري والعسكري.[2]

ثانيا: تعريف حوكمة الشركات حسب ميثاق الحكم الراشد في الجزائر2009

تعريف حوكمة الشركات حسب ميثاق الحكم الراشد في الجزائر على أنها عبارة عن فلسفة تسييريه ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة في أن واحد لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة وبواسطتها يمكن تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة وتقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك ، وبصفة عامة فان فحوى وتدابير الحكم الراشد للمؤسسة مدونة ضمن ميثاق بشكل مرجع لجميع الأطراف الفاعلة في المؤسسة"[3]

ثالثا: اطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات:

بدأت بعض الأطراف الفاعلة في مناخ الأعمال في الجزائر السعي الى تحقيق التكامل والاندماج في الاقتصاد العالمي وتحسين مناخ الأعمال بالجزائر من خلال بناء اطار مؤسسي لحوكمة الشركات ، وقد سبقت هذه الجهود سعي الحكومة الى تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومقاومته ، حيث تأسست هذه الهيئة سنة 2006،وكان الهدف من انشاؤها هو العمل على اقتراح سياسات توجيهية وتدابير للوقاية من الفساد بكل أنواعه، وقد انضمت هذه الهيئة مؤخرا الى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والتي تأسست سنة 2008،لتضاف بذلك الى اثني وأربعون(42)وزارة وهيئة أخرى في المنطقة العربية التي تشكل آلية اقليمية تشاركية لتبادل المعلومات ومناقشة السياسات في هذا الجانب.

ان اطلاق المدونة الجزائرية الخاصة بحوكمة الشركات هو عبارة على مبادرة خاصة من منظمات الأعمال وتظافر جهود ثلاث جهات أساسية وهي: مؤسسة الفكر والعمل حول المشاريع الخاصة CARE. معهد رؤساء المؤسسات والاتحاد الجزائري لمنتجي المشروبات UPAB. كما تم تطوير المدونة ودعمها من هيئة التمويل الدولية IFC والمنتدى العالمي لحوكمة الشركات GCGE. ويقوم حاليا بدعم تنفيذ المدونة مركز المشروعات الدولية.

كما يعد انعقاد المؤتمر الدولي حول "الحكم الراشد للمؤسسات " بالجزائر في جوان 2007 هو بمثابة أول خطوة الى اعداد ميثاق الحكم الراشد للشركات في الجزائر، ليتم فيما بعد تكثيف الجهود ،بحيث يتم تشكيل فريق

---

[1] فالح أبو عامرية، **الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادي**ة، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن ،الطبعة الأولى،2008،ص.61.

[2] حسن كريم ، **مفهوم الحكم الصالح** ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،لبنان ،الطبعة الأولى2004،ص.96.

[3] صالحي محمد يزيد ،بن بريكة عبد الوهاب،**واقع حوكمة الشركات في الجزائر** ،مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية ،جامعة بسكرة،ص-ص.55-60.

عمل مكون من ثمانية (08) أعضاء من القطاع الخاص وبمساندة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزراء المالية ووزراء العدل وذلك لصياغة الميثاق ، وذلك بالاستناد الى المبادئ العامة لحوكمة الشركات المعتمدة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الصادرة في سنة 2004. وبناءا على هذه الجهود تم اصدار المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات في 11مارس2009، الأمر الذي كان حافزا أساسيا لا طلاق مركز "حوكمة الشركات"Hawkamah El-Djazair" ،وذلك في أكتوبر 2010بالجزائر العاصمة ،ليكون بذلك مرجع قيم الحوكمة بما يشمل الشفافية والمساءلة والمسؤولية ،ويشكل منبر لمساعدة الشركات على الالتزام بمحتوى ميثاق الحكم الراشد.[1]

رابعا: محتويات ميثاق الحكم الراشد:

ان ميثاق الحكم الراشد في الجزائر يشمل على جزأين هامين حيث يوضح الجزء الأول المبررات والأسباب المؤدية الى اعتماد مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها بالنسبة للشركات الجزائرية، أما الجزء الثاني فيتضمن تحديد العلاقات بين الجمعية العامة ومجلس الادارة. بالرغم من أن ميثاق الحكم الراشد ،لكنه موجه بشكل خاص الى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأهمية هذا القطاع في المساهمة في تحقيق ودعم التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة الفعالة لهذا القطاع في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات ،بالإضافة الى توفير واستحداث مناصب العمل وبالتالي خفض مستويات البطالة ، ونظرا لأهمية هذا القطاع استوجب الأمر النظر الى المشاكل التنظيمية والهيكلية التي يعاني منها هذا القطاع وخاصة النمط العائلي التابع للقطاع الخاص، وعموما نشير في هذا الجانب الى جملة من المشاكل التي تعاني منها شركات هذا القطاع من منظور نظام الحوكمة في مايلي:[2]

- غياب الثقة بين الشركات والمؤسسات المصرفية التي تعتبر المورد الأساسي لأس مال هذه الشركات.
- تضارب المصالح بين المساهمين واختلال العلاقة بين المساهمين والمسيرين، بالإضافة الى أهمية العمل على حماية حقوق الأقلية من المساهمين .
- انعدام الشفافية والنزاهة بين المصالح الجبائية وهذه الشركات.
- أثر النمط العائلي على فتح رأس مال الشركات أمام المستثمر الخارجي.
- النظر في مشكل تركز السلطات وعدم توضيح المسؤوليات داخل الفريق التنفيذي.

مما سبق فان ميثاق الحكم الراشد اهتم في مضمونه بضرورة العمل في تحقيق جملة من الجوانب نذكرها في النقاط التالية:[3]

- العمل على ايجاد طرق لتوفير التمويل الذاتي للأنشطة بعيدا عن الاقتراض البنكي.
- توضيح وتحديد حقوق وواجبات كل طرف في المؤسسة ،لضمان التسيير الجيد للمهام وتسيير المخاطر.
- وضع خطة عمل واضحة ورؤية استراتيجية لأنشطة المؤسسة بعيدا عن الاهتمام بقضايا نقل الملكية.
- دعم القدرة التنافسية لهذه المؤسسات.
- دعم الشفافية في أنشطة هذه المؤسسات من خلال معايير وقواعد مكتوبة للتسيير ومراقبة الأداء .
- الاستعانة بالخبرة الخارجية وشركاء مختلفين ومساهمين خارج نطاق المؤسسات العائلية.

خامسا: الانتقادات الموجهة لميثاق الحكم الراشد في الجزائر

---

[1] مركز المشروعات الدولية الخاصة،**حوكمة الشركات قضايا واتجاهات**،نشرة دورية للشرق الأوسط وشمال افريقيا،العدد 2011،21،ص-ص.1.

[2] ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر ، اصدار 2009،ص،ص.25،24.

[3] غضبان حسام الدين ، مرجع سابق، ص،ص.291،290.

بالرغم من الجوانب الايجابية التي تضمنها الميثاق ،لكن وجهت له عدة انتقادات يمكننا استعراضها في النقاط التالية:[1]

- ان عملية الأخذ والعمل بما تضمنه الميثاق هو أمر طوعي ولا توجد أي سلطة تعمل على اجبارية العمل به.
- تضمن الميثاق مفاهيم حديثة ينبغي العمل على تبسيطها لضمان استيعابها.
- عدم تناول الميثاق في الهيئات الأكاديمية والبحثية والجامعات.
- ركز الميثاق على القطاع الخاص لماله من أهمية كبيرة في اقتصاديات السوق ،لكن أهمل مشاريع اصلاح المؤسسات العمومية.

سادسا: تحديات ميثاق الحكم الراشد في الجزائر

سعت الجزائر لتطبيق حوكمة الشركات من خلال اصدار ميثاق الحكم الراشد لتعزيز إجراءات الرقابة والشفافية والإفصاح والارتقاء بمستوى الممارسات الأخلاقية للمدراء التنفيذيين، والحفاظ على استمرارية الشركات، لا سيما ذات الطابع العائلي منها، يواجه عدة تحديات نتطرق الى أهمها قفي مايلي:[2]

- **توفير التمويل**

ان استمرار الشركات وتحقق خططها التوسعية تحتاج إلى الحصول على مصادر رأس مال، مما يستوجب إرساء الشفافية وتكريس الضوابط المالية للمحافظة على المستثمرين واستقطاب أكبر شريحة من المستثمرين المحتملين، حيث نشير في هذا المجال إلى الدراسة التي أجراها كل من مجمع "ماكينزي" بالتعاون مع البنك الدولي، إذ توصلا إلى أن المستثمرين على استعداد لدفع قيمة أعلى لأسهم الشركات التي تمتاز بممارسات الحوكمة مقارنة بتلك التي تفتقر لمثل هذه الممارسات، كما أن التنظيم العلاقة بين الشركة ومختلف أصحاب المصلحة اثر على استدامة الشركة وقدرتها على تحقيق نتائج مالية أفضل.

- **تأطير القوى العاملة**

تعتبر الموارد البشرية العقل المفكر الذي تعتمد عليه الشركات لاسيما إذا أطر بمواثيق أخلاقية، بحيث شكلت الشركة مكان عمل مفضل في جذب قوى عاملة تمتاز بمهارات أفضل وإنتاجية أعلى، فترسيخ القيم والإحساس بالالتزام اتجاه الشركة والتعامل بنزاهة داخل الأوساط العمالية باعتبارهم جزا من أصحاب المصلحة لا يأتي إلا بوجود نظام حوكمة فعال.

- **استشراف المخاطر**

- ان انشاء وتأسيس إطار قوي لحوكمة الشركات يشتمل على مشاركة المجلس والضوابط الداخلية الفاعلة، يساعد الشركة على تقييم المخاطر بصورة أكثر فاعلية . حيث يعد أعضاء مجلس الإدارة لا سيما المستقلون منهم عنصرا رئيسيا في وضع إستراتيجية للمخاطر واتخاذ إجراءات الحد منها. **استمرارية الشركات العائلية:**
- يتميز مجتمع الأعمال في الجزائر باتساع الملكية العائلية للشركات هذا يطرح مشكلا أخر في تضارب المصالح بين أفراد العائلة، مما يزيد من تهديد عدم استمرارية الشركة .فقد أثبتت الدراسات أن بعض الدول النامية تمثل الشركات العائلية 90% من هذه الشركات، 30% منها فقط تستمر حتى الجيل الثاني و 12%حتى الجيل الثالث و03% تصل إلى الجيل الرابع وما بعده، مما يستوجب التفكير في طرق تحد من هذه المشاكل . فهناك شركات جزائرية عائلية لجأت، إلى فتح رأس مالها المستثمرين أجانب حتى تضمن أن يبقى السعي إلى وضع خطة التعاقب الأجيال في إدارة الشركة واستشراف النزاعات المحتملة والتخفيف من أثرها.

---

[1] المرجع السابق:ص282.

[2] مركز المشروعات الدولية الخاصة، **مرجع سابق**،ص-ص.1-3.